المـركـز الإحـصـائي
لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية
GCC-STAT

تقرير عن

إقتصاديات رابطة الدول الكاريبية

والعلاقات الإقتصادية مع دول مجلس التعاون الخليجي

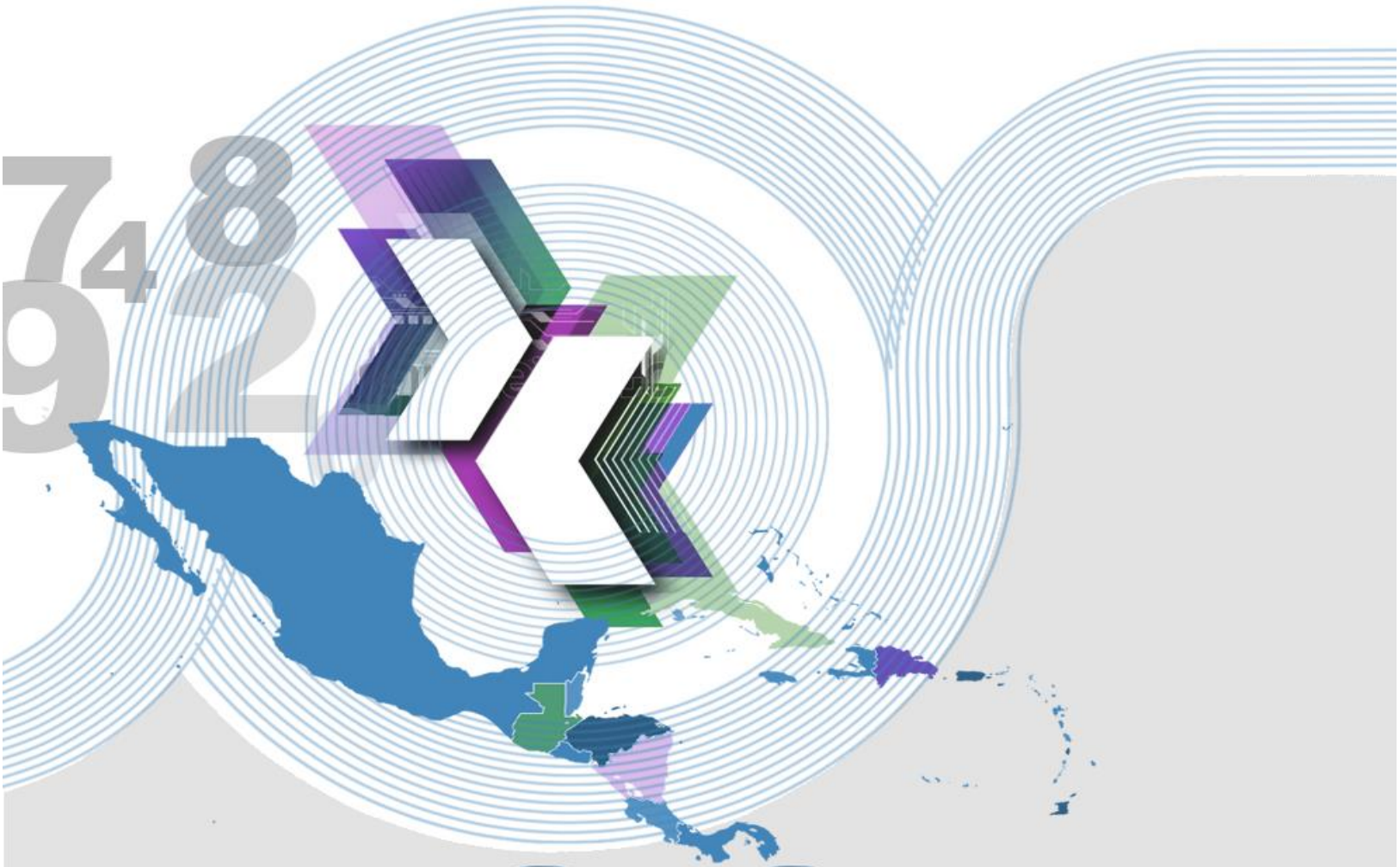

إدارة الاحصاءات الاقتصادية

المحتويات

الموضوع	الصفحة
ملخص تنفيذي	2
أولاً. نشأة وعضوية الرابطة	6
1.1. المراقبون المؤسسون	7
2.1. دول بصفة مراقب	7
ثانياً. أهداف الرابطة	8
ثالثاً. هيكلة وآلية عمل الرابطة	8
رابعاً. مؤشرات اقتصادية واجتماعية	10
1.4. السكان	10
2.4. الناتج المحلي الإجمالي	12
3.4. معدل الدخل الفردي	14
4.4. التضخم	15
5.4. درجة الانفتاح التجاري وحجم التجارة	18
6.4. الفائض/العجز في الحساب الجاري التجاري	20
7.4. الفائض/العجز في الميزانية	21
8.4. معدل المديونية	22
خامساً. التبادل التجاري مع مجلس التعاون الخليجي	23
جدول 3. مؤشرات عامة عن دول رابطة الدول الكاريبية	27

رابطة الدول الكاريبية (ACS)

ملخص تنفيذي:

رابطة الدول الكاريبية[1] (ACS) تتألف من 25 دولة عضو وتم إنشاؤها في عام 1994م بهدف تعزيز التعاون والتكامل الإقليمي بين دول البحر الكاريبي وتطوير عملية التنمية المستدامة في منطقة الكاريبي الكبرى. وإضافة إلى الدول ذات العضوية الكاملة يشارك في الرابطة عدد من الدول بصفة مراقب منها ستة دول عربية بينها المملكة العربية السعودية ودولة الامارات العربية المتحدة ودولة الكويت، إضافة إلى مجموعة من المنظمات الاقليمية التي تتمتع أيضا بصفة مراقب.

وتتشكل عضوية الرابطة من الدول الأعضاء في مجموعة الكاريبي (CARICOM)، إضافة إلى فنزويلا، وكوبا، والمكسيك، وبنما، وكوستاريكا، وكولومبيا، ونيكاراغوا، والسلفادور، وهندوراس، وغواتيمالا، وجمهورية الدومينيكان. وبالتالي، فإن الرابطة تضم عدداً أكبر من الأعضاء، وهم يشكلون الدول الأكبر اقتصاديا وسكانياً وجغرافياً في المنطقة. وإضافة إلى الاختلاف في عدد الدول الأعضاء، فإن الفرق الرئيسي بين رابطة الدول الكاريبية (ACS) ومجموعة الكاريبي (CARICOM) هو أن الرابطة تعنى بتعزيز التعاون والتشاور حول المصالح المشتركة للمنطقة الكاريبية الكبرى عموماً، في حين تسعى مجموعة الكاريبي إلى التكامل الاقتصادي والسوق المشتركة وتتشكل من الدول الناطقة باللغة الإنكليزية في المنطقة الكاريبية.

والغرض الرئيسي من إنشاء رابطة الدول الكاريبية بحسب بنود اتفاقية الرابطة هو أن تكون منظمة للتشاور والتعاون وتضافر الجهود بين الدول الأعضاء، ومنبراً للحوار السياسي الذي يمنح هذه الدول الفرصة لتحديد الأمور ذات المصلحة المشتركة والتعامل معها على المستوى الإقليمي. ويتركز اهتمام الرابطة على تطوير العلاقة بين الدول الأعضاء ودول منطقة الكاريبي في مجالات الاقتصاد والاستثمار والنقل والتعاون حول المسائل البيئية والكوارث الطبيعية.

من الناحية المؤسسية والتنظيمية، تقوم الرابطة بتأدية مهامها من خلال عدد من الأجهزة واللجان. والأجهزة الرئيسية هي الأمانة العامة للرابطة والمجلس الوزاري الذي يعتبر الجهاز الرئيسي لصنع السياسات والتوجيه. وهناك خمسة لجان خاصة تعنى بالمسائل المتنوعة التي تعمل عليها الرابطة ودولها وهي لجان تنمية التجارة والعلاقات الاقتصادية الخارجية، والسياحة المستدامة، والنقل، والحد من مخاطر الكوارث، والميزانية والإدارة. ويوجد أيضاً مجلس للممثلين الوطنيين للصندوق الخاص والذي من مهامه الإشراف على جهود تعبئة الموارد وتطوير المشاريع. وكذلك، تتعاون الرابطة في مجال تأدية مهامها مع مجموعة من مؤسسات المجتمع المدني الاقليمية.

[1] http://www.acs-aec.org/index.php?q=about-the-acs

تتسم الرابطة بصغر حجمها سكانياً بالنسبة لعدد الدول الأعضاء البالغ عددهم 25 دولة إذ يبلغ عدد السكان ما يقارب 302 مليون نسمة بنهاية عام 2022م، أي نحو 3.8% من سكان العالم. ويتركز معظم سكان الرابطة (69.2%) في أكبر ثلاثة دول من حيث عدد السكان وهي المكسيك، كولومبيا، وفنزويلا. وعدد سكان المكسيك وحدها يبلغ 130 مليون نسمة، أي اكثر من ضعف عدد سكان مجلس التعاون البالغ 54.6 مليون نسمة.

أما في الجانب الاقتصادي والمالي والتجاري لرابطة الدول الكاريبية تعتبر الدول الأعضاء عموماً دولاً نامية وبلغ معدل الفقر فيها نحو 26.5% في عام 2021م. وتبلغ تقديرات الناتج المحلي الإجمالي لدول الرابطة ككل نحو 2,491 مليار دولار أميركي في عام 2022م، أي نحو 2.4% من حجم الاقتصاد العالمي، مقارنة مع 2,072 مليار دولار أميركي للناتج المحلي الإجمالي لمجلس التعاون[2]. ويشكل اقتصاد المكسيك بمفردها 57% من حجم اقتصاد رابطة الدول الكاريبية ككل، في حين تبلغ حصة أكبر ثلاثة اقتصادات وهي المكسيك وكولومبيا وجمهورية الدومينيكان نحو 75.5% من إجمالي الناتج المحلي للرابطة، وتنتج بقية الدول كلها أقل من ربع إجمالي الناتج المحلي.

ونتيجة التفاوت بين أحجام اقتصادات دول الرابطة ومستوى تطورها الاقتصادي، هناك فارق كبير في معدل الدخل الفردي بين الدول الأعضاء الذي تراوح بين نحو 32,246 دولار أميركي في الباهاماس و1,673 دولار في هايتي في عام 2022م. وبذلك يبلغ المعدل الوسطي للدخل الفردي في الرابطة نحو 8,255 دولار مقارنة مع نحو 29,700 دولار في مجلس التعاون.

وشهدت معدلات التضخم في كافة دول الرابطة نمطاً تصاعدياً في السنتين الماضيتين وخاصة في عام 2022م جراء التطورات العالمية غير المؤاتية وأبرزها الحرب الروسية-الأوكرانية وارتفاع أسعار النفط والمواد الغذائية. وبالتالي، وصلت معدلات التضخم إلى مستويات لم تشهدها المنطقة منذ عقدين من الزمن. وهناك فارق كبير في معدلات التضخم بين دول الرابطة حيث بلغ أعلاه نحو 210% في فنزويلا في عام 2022م[3] ونحو 4% في الدول الصغيرة في الرابطة، في حين حافظت دول مجلس التعاون على معدلات تضخم منخفضة نسبياً وبلغ متوسط التضخم نحو 3.2% في عام 2022م .

وتسجل معظم دول رابطة الدول الكاريبية عجوزات مستمرة في الحساب الجاري كنسبة من إجمالي الناتج المحلي خلال السنوات القليلة الماضية وبمعدلات عالية جداً في عدد من هذه الدول، الأمر الذي يفاقم عدم التوازن الخارجي لهذه الدول. وتسجل دول الرابطة عموماً عجوزات في الميزانية كنسبة من إجمالي الناتج المحلي منخفضة بالمعايير الدولية، باستثناء في عام

[2] بيانات تقرير آفاق الاقتصاد العالمي، صندوق النقد الدولي، أكتوبر 2022م.
[3] مقارنة مع 1589% و 2355% في عامي 2021م و2020م، على التوالي.

2020م نتيجة تداعيات جائحة كورونا. إلا أن ارتفاع معدل المديونية في معظم دول الرابطة يعتبر مصدر قلق ويتطلب ضبط هذه العجوزات للحفاظ على التوازن المالي والاقتصادي.

وتتسم الدول الأعضاء في رابطة الدول الكاريبية بالانفتاح التجاري بشكل عام، أسوة بدول مجلس التعاون، حيث أن نسب التجارة إلى الناتج المحلي تعتبر مرتفعة، وذلك بالرغم من أن حجم التجارة الدولية للرابطة متواضع جداً حيث يبلغ إجمالي الواردات نحو2.5% من واردات العالم من السلع والخدمات و0.5% فقط بدون واردات المكسيك، جراء صغر حجم اقتصادات هذه الدول. وكذلك الأمر بالنسبة إلى صادرات الرابطة التي تبلغ نحو 2.6% فقط من إجمالي الصادرات العالمية، ومجرد 0.7% بدون صادرات السلع والخدمات من المكسيك.

ويجدر بالذكر أن حجم التجارة بين دول مجلس التعاون ورابطة دول الكاريبي ضئيل جدا حيث بلغ التبادل التجاري في السلع نحو 6.5 مليار دولار أميركي في عام 2021م، مقارنة مع إجمالي التبادل التجاري في السلع لمجلس التعاون والبالغ 1,146.5 مليار دولار أميركي. ولم تتجاوز نسبة الصادرات السلعية من مجلس التعاون إلى دول الرابطة 0.2% من إجمالي الصادرات السلعية من دول المجلس. وكذلك الأمر بالنسبة للواردات السلعية من دول الرابطة التي تراوحت بين 0.8% عام 2016م و1.2% في عام 2020م من إجمالي الواردات السلعية الى دول المجلس.

بالنسبة لآفاق الأداء الاقتصادي، من المتوقع أن يتباطأ النمو في أميركا اللاتينية والكاريبي ككل إلى 1.3% في عام 2023م، قبل التعافي إلى حد ما والارتفاع إلى 2.4% في عام 2024م، مقارنة مع متوسط تقديرات لنمو مجلس التعاون بنحو 4.4% في عام 2023م و4.6% في عام 2024م، مدعوماً بنمو القطاعات غير النفطية. ويعكس التباطؤ الاقتصادي في أميركا اللاتينية والكاريبي جهود السلطات النقدية للجم التضخم، إضافة إلى تداعيات الأداء الضعيف للاقتصاد العالمي حيث من المتوقع أن يؤدي تباطؤ النمو في الولايات المتحدة الأميركية والصين إلى تقليص الطلب على صادرات المنطقة. إضافة إلى ذلك، من المرجح أن يؤدي ارتفاع أسعار الفائدة الأميركية إلى تقييد الأوضاع المالية وخفض الاستثمار الإقليمي متأثراً بارتفاع تكاليف التمويل، وثقة الأعمال الضعيفة.

وتتفاوت آراء المحللين فيما يتعلق بمدى نجاح رابطة الدول الكاريبية في تحقيق أهدافها، إذ يعتبر البعض أن الرابطة ساهمت بوضع عدد من الاتفاقات والبروتوكولات الإقليمية التي تعزز التكامل الاقتصادي، مثل مبادرة حوض البحر الكاريبي والسوق والاقتصاد الموحدين للجماعة الكاريبية، كما لعبت دوراً رئيسياً في تعزيز السياحة الإقليمية والتبادل الثقافي وإدارة الكوارث.

إلا أن آخرين يشيرون إلى عدم فعالية الرابطة مقارنة مع المنظمات الإقليمية الأخرى مثل منظمة الدول الأمريكية (OAS) أو مجموعة الكاريبي(CARICOM) ، فيما يعتبر محللون آخرون بأن الرابطة لم تتمكن من الاستفادة الكاملة من الفوائد المحتملة للتكامل الإقليمي وذلك بسبب صلاحياتها المحدودة وعدم وجود سلطة ملزمة لإتخاذ القرار.

وتجدر الإشارة إلى أن أبرز التحديات التي واجهت الرابطة في جهودها لتعزيز التعاون والتكامل الإقليمي هو نقص الموارد المالية لتنفيذ برامجها وأنشطتها، الأمر الذي أدى أحياناً إلى إعاقة قدرتها على التنفيذ الكامل لمبادراتها وتحقيق أهدافها. ومن التحديات الهامة أيضاً هو مسألة عدم الاستقرار السياسي في بعض الأحيان في عدد من الدول الأعضاء والذي أعاق التعاون والتنسيق بين هذه الدول.

ويجدر بالذكر أيضاً أن المنطقة تعاني حالياً من أكبر أزمة هجرة في تاريخها إذ أنه بالإضافة إلى التدفقات التقليدية من أميركا الوسطى والمكسيك إلى الولايات المتحدة الأميركية، فإن فنزويلا وهايتي هي حالياً مصدر للتدفقات الضخمة حيث فر حوالي 7.5 مليون فنزويلي من البلاد منذ عام 2015م ويوجد حوالي 1.7 مليون مواطن هايتي في الخارج إضافة إلى مليوني نازح داخلياً. إلا أن فرص النمو الأخضر من خلال الكهرباء المتجددة - الطاقة الشمسية وطاقة الرياح والطاقة الحرارية الأرضية - والموارد الطبيعية الهائلة - المياه والأشجار والتنوع البيولوجي - توفر إمكانات لصناعات جديدة، وهناك فرص في مجال الاستثمار في البنية التحتية التقليدية والرقمية. وعلى المدى القصير يمكن للمنطقة تعزيز أوضاعها من خلال تحسين رأس المال البشري، والحفاظ على استقرار الاقتصاد الكلي، وتحسين تنظيم الجمارك والنقل، وتطوير عمل وكالات ترويج الصادرات والاستثمار[4].

[4] https://thedocs.worldbank.org/en/doc/c7292ee84f0635b28721419e3b367d0e-0350012023/related/GEP-January-2023-Regional-Highlights-LAC.pdf

أولاً. نشأة وعضوية الرابطة:

تتألف رابطة الدول الكاريبية (ACS) من 25 دولة ذات عضوية كاملة في منطقة البحر الكاريبي الكبرى (جدول رقم 1)، إضافة إلى ثلاثة دول منتسبة، وثمانية بلدان كاريبية أخرى غير مستقلة مؤهلة لعضوية المنتسبين والتي بمجملها كيانات صغيرة جداً[5]. وتم التوقيع على اتفاقية إنشاء الرابطة في عام 1994م في كولومبيا وذلك لتعزيز التعاون الاقتصادي والبيئي وتعزيز التنمية المستدامة لمنطقة البحر الكاريبي الكبرى، والبناء على القرب الجغرافي والروابط التاريخية بين دول وشعوب المنطقة. واللغتان الانكليزية والإسبانية هما السائدتان حيث يتحدثهما الغالبية العظمى من سكان المنطقة.

جدول رقم 1. الدول ذات العضوية الكاملة في الرابطة

12 دولة ناطقة باللغة الانكليزية	11 دولة ناطقة باللغة الاسبانية	دولة واحدة ناطقة باللغة الفرنسية	دولة واحدة ناطقة باللغة الهولندية
أنتيغوا وباربودا	**كولومبيا**	هايتي	سورينام
باهاماس	**كوستاريكا**		
باربادوس	**كوبا**		
بليز	**جمهورية الدومينيكان**		
دومينيكا	**السلفادور**		
غرينادا	**غواتيمالا**		
غيانا	**هندوراس**		
جامايكا	المكسيك		
سانت لوسيا	نيكاراغوا		
سانت كيتس ونيفيس	بنما		
ترينيداد وتوباغو	فنزويلا		
سانت فينسنت والغرينادين			

[5] هذه الكيانات هي أروبا، جزر فيرجن البريطانية،كوراكاو، فرنسا نيابة عن (غيانا الفرنسية وسانت بارتيليمي)، جوادلوب، مارتينيك، مونسترات، القديس مارتن، سانت مارتن وجزر الأنتيل الهولندية نيابة عن (سابا وسينت يوستاتيوس).

1.1. المراقبون المؤسسون:

في ضوء تركيز رابطة الدول الكاريبية (ACS) على توطيد التعاون الإقليمي وعملية التكامل، واعترافاً منها بالدور الهام لمنظمات التكامل الإقليمي في تحقيق أهداف الاتحاد ووظائفه، دخلت الرابطة في ترتيبات خاصة مع عدد من المنظمات الاقليمية هي الجماعة الكاريبية (CARICOM)، والنظام الاقتصادي لأميركا اللاتينية (SELA)، ونظام التكامل لأميركا الوسطى (SICA)، والأمانة الدائمة للاتفاقية العامة للتكامل الاقتصادي لأميركا الوسطى(SIECA). وتم إعلان هذه المنظمات كمراقبين مؤسسين لرابطة الدول الكاريبية (ACS) في عام 1994م، وكذلك تم قبول اللجنة الاقتصادية لأميركا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي (ECLAC) ومنظمة السياحة الكاريبية (CTO) كمراقبين مؤسسين في عامي 2000م و 2002م، على التوالي.

وعدا عن المراقبون المؤسسون هنالك عدد من المنظمات المراقبة وهي الاتحاد الأوروبي، والتحالف البوليفاري لشعوب أمريكا - معاهدة التجارة الشعبية (ALBA-TCP)، وبنك التكامل الاقتصادي لأميركا الوسطى (CABEI)، والمنظمة الدولية للهجرة (IOM)، والمنظمة الدولية الإيطالية الأميركية اللاتينية (IILA).

2.1. دول بصفة مراقب:

وهناك 29 دولة من مختلف القارات تتمتع بصفة الدول المراقبة في رابطة الدول الكاريبية (جدول رقم 2).

جدول رقم 2. الدول بصفة مراقب

دول القارة الأميركية	دول أوروبية	دول آسيوية	دول أوروبية /آسيوية	دول عربية
كندا	اسبانيا	الهند	روسيا	المملكة العربية السعودية
بوليفيا	ايطاليا	اليابان	كازاخستان	الإمارات العربية المتحدة
البرازيل	هولندا	كوريا الجنوبية	تركيا	دولة الكويت
الأرجنتين	فنلندا	سلوفينيا		المغرب
الأرجنتين	المملكة المتحدة	بيلاروسيا		فلسطين
تشيلي		أوكرانيا		مصر
أوروغواي		صربيا		
إكوادور				
بيرو				

ثانياً. أهداف الرابطة:

تنص اتفاقية إنشاء رابطة الدول الكاريبية على أن هدفها الأساسي هو أن تكون منظمة "للتشاور والتعاون والعمل المنسَّق" للبلدان الأعضاء فيها. ويوفر إطارها منتدى للحوار السياسي الذي يتيح للأعضاء الفرصة لتحديد مجالات الاهتمام المشترك والتعامل معها على المستوى الإقليمي.

وحدد أعضاء الرابطة المجالات التي تهم الاتحاد والتي يمكن تلخيصها كالتالي:

- الحفاظ على البحر الكاريبي وحمايته حيث أن الحفاظ على هذا المورد الطبيعي وحمايته هو مهمة ذات أهمية أساسية للرابطة.
- تعزيز السياحة المستدامة وذلك لأهمية صناعة السياحة في التنمية الاقتصادية لجميع أعضاء الرابطة بغض النظر عن الحجم الجغرافي أو اللغة.
- توفير إطار للعلاقات التجارية والاقتصادية الخارجية من خلال جعل الرابطة إطاراً للحوار والنشاط الضروريين لتعزيز التكامل الاقتصادي والتجارة والاستثمار داخل الإقليم، وبالتالي تحسين القدرة التنافسية الاقتصادية لمنطقة البحر الكاريبي الكبرى.
- التعاون في مجال مواجهة الكوارث الطبيعية حيث أن استمرار تعرض جميع بلدان وأقاليم منطقة البحر الكاريبي الكبرى للتضرر من الآثار المادية والعواقب الاقتصادية المدمرة للكوارث الطبيعية هو موضوع ذو أهمية قصوى في جدول الأعمال الإقليمي.
- تعزيز أداء قطاعات النقل الجوية والبحرية داخل المنطقة حيث أن رفع الكفاءة والقابلية للاستمرار في قطاع النقل لا تسّهل عمل هذه الأنشطة إقليمياً فحسب، بل تمثل قاعدة أساسية في تحقيق التعاون في المجالات الأخرى أيضاً.

ثالثاً. هيكلة وآلية عمل الرابطة:

تقوم الرابطة بتأدية مهامها من خلال عدد من الأجهزة واللجان. والأجهزة الرئيسية هي الأمانة العامة للرابطة والمجلس الوزاري الذي يعتبر الجهاز الرئيسي لصنع السياسات والتوجيه. وهناك خمسة لجان خاصة تعنى بالمسائل المتنوعة التي تعمل عليها الرابطة ودولها وهي لجان:

- تنمية التجارة والعلاقات الاقتصادية الخارجية.
- السياحة المستدامة.

- النقل.
- الحد من مخاطر الكوارث.
- الميزانية والإدارة.

ويوجد أيضاً مجلس للممثلين الوطنيين للصندوق الخاص والذي من مهامه الإشراف على جهود تعبئة الموارد وتطوير المشاريع.

وتتعاون الرابطة في مجال تأدية مهامها مع مجموعة من مؤسسات المجتمع المدني وتعوّل على مساهمة هؤلاء الشركاء بشكل فعال في تحقيق الأهداف التي حددتها، وقرارات المجلس الوزاري ذات الصلة، والأنشطة المحددة في برامج عمل اللجان الخاصة. وهؤلاء الشركاء هم:

- المركز الإقليمي لجزر الأنتيل الفرنسية في غيانا التابع للمعهد الوطني للبحوث الزراعية (CRAG / INRA) .
- رابطة الجامعات الكاريبية ومعاهد البحوث . (UNICA)،
- رابطة جامعة الكاريبي.
- مكتبات البحوث والمؤسسات (ACURIL) .
- الرابطة الكاريبية للصناعة والتجارة (CAIC).
- جمعية الحفظ الكاريبية (CCA).
- الرابطة الطبية الكاريبية (AMECA).
- رابطة الشحن الكاريبي (CSA) .
- منسق البحوث الاقتصادية والاجتماعية الإقليمي (CRIES) .
- كلية أميركا اللاتينية للعلوم الاجتماعية (FLASCO) .
- مدرسة Arthur Lok العالمية للأعمال.
- منطقة البحر الكاريبي الكبرى للتعاون والتي أُنشأت للاستفادة من المساحة الجغرافية المشتركة بين دول الرابطة والاقليم، وإدراكاً للمصالح والأهداف المشتركة المستمدة منها. وتشكل منطقة التعاون الكاريبي الكبرى للتعاون عدة إجراءات مشتركة في المجالات ذات الأولوية للرابطة وهي التجارة والسياحة المستدامة والنقل والحد من مخاطر الكوارث.

رابعاً. مؤشرات اقتصادية واجتماعية:

مؤسسات التنمية الدولية تصنف الدول الأعضاء في رابطة الدول الكاريبية (ACS) كدول نامية، ومعظم اقتصادات هذه الدول صغيرة جداً ولا زال حجم التجارة الدولية فيها ضئيل نسبياً وبعض دولها ترزح تحت مديونية عالية حيث أن نسبة الدين العام للناتج المحلي فيها مرتفعة.

1.4: السكان

تتسم الرابطة بصغر حجمها سكانياً بالنسبة لعدد الدول الأعضاء البالغ 25 دولة، إذ يبلغ عدد سكان دول الرابطة نحو 302 مليون نسمة بنهاية عام 2022م، أي أقل من عدد سكان الولايات المتحدة الأميركية، وبالتالي يشكل عدد سكان الرابطة 3.8% من سكان العالم. وإذ يبلغ عدد سكان الرابطة خمسة أضعاف عدد سكان دول مجلس التعاون (شكل 1)، إلا إن معظم سكان الرابطة كتكتل هم سكان عدد قليل من الدول حيث يتركز معظم سكان الرابطة (69.2%) في أكبر ثلاثة دول من حيث عدد السكان وهي المكسيك، كولومبيا، وفنزويلا (شكل 2).

شكل 1. عدد السكان، 2022م

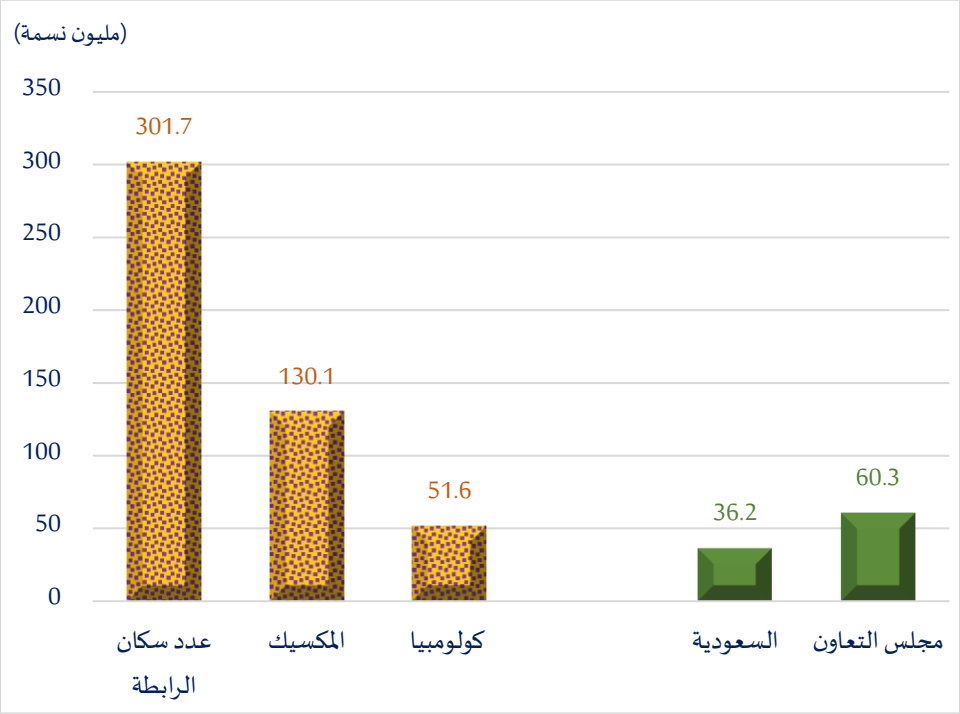

تقديرات بيانات آفاق الاقتصاد العالمي، صندوق النقد الدولي، أكتوبر 2022م

شكل 2. توزع السكان حسب الدولة، 2022م

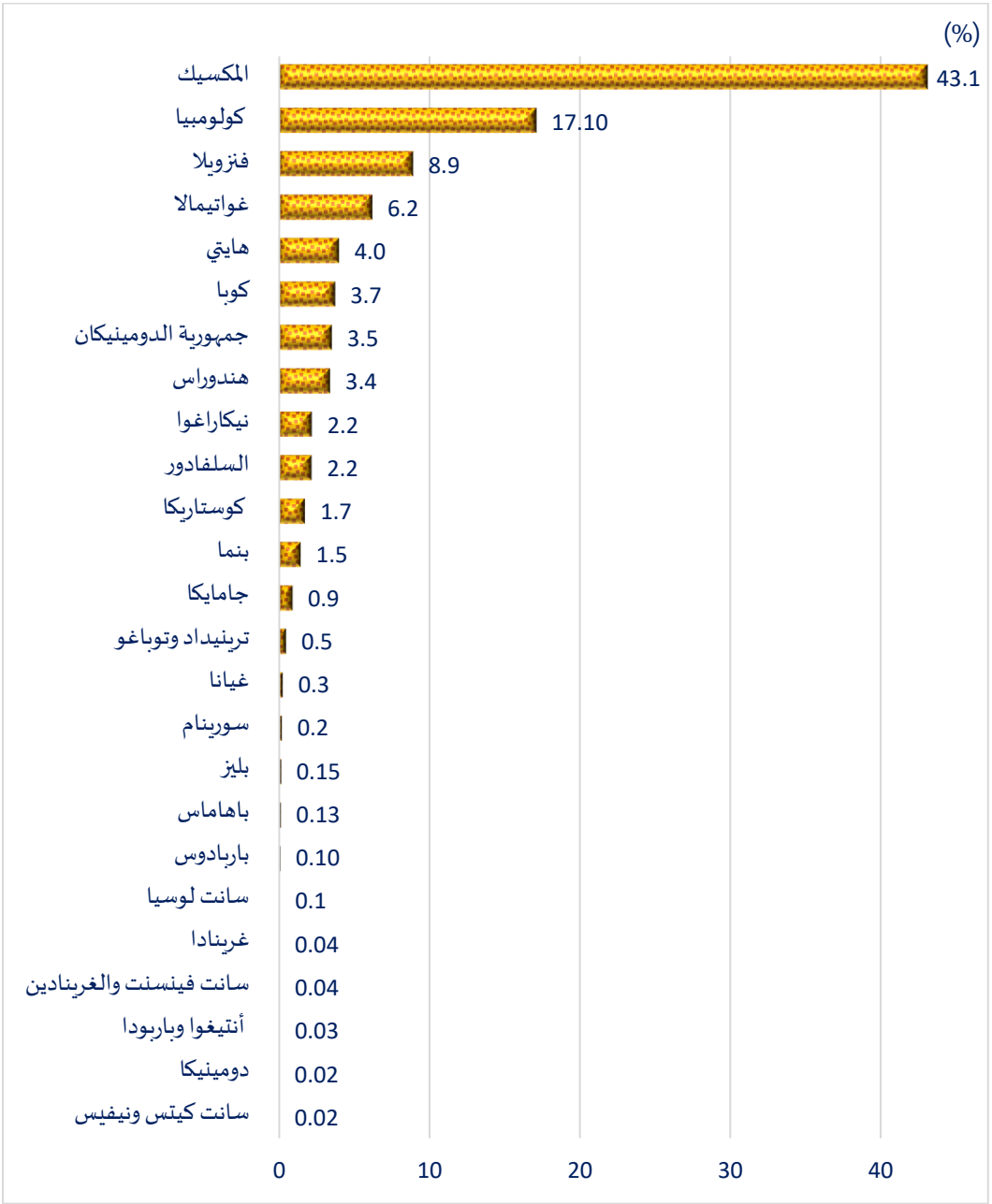

2.4: الناتج المحلي الإجمالي

يبلغ الناتج المحلي الإجمالي لرابطة الدول الكاريبية ككل نحو 2,491 مليار دولار أميركي في عام 2022م، أي نحو 2.4% من حجم الاقتصاد العالمي. وهناك تفاوت كبير في حجم اقتصادات هذه الدول والتي يبلغ أكبرها اقتصاد المكسيك ويبلغ 1,425 مليار دولار أميركي، ويشكل نحو 57% من حجم اقتصاد الرابطة ككل (شكل 3). ويبلغ حجم أكبر ثلاثة اقتصادات وهي المكسيك وكولومبيا وجمهورية الدومينيكان نحو 75.5% من إجمالي الناتج المحلي للرابطة، في حين تنتج بقية الدول أقل من ربع إجمالي الناتج المحلي لدول الرابطة (شكل 4). ومن المتوقع أن يتباطأ النمو في أميركا اللاتينية والكاريبي ككل إلى 1.3% في عام 2023م، قبل التعافي إلى حد ما والارتفاع إلى 2.4% في عام 2024م، مقارنة مع متوسط تقديرات لنمو مجلس التعاون بنحو 4.4% في عام 2023م و4.6% في عام 2024م، مدعوماً بنمو القطاعات غير النفطية[6].

شكل 3. الناتج المحلي الإجمالي، 2022م

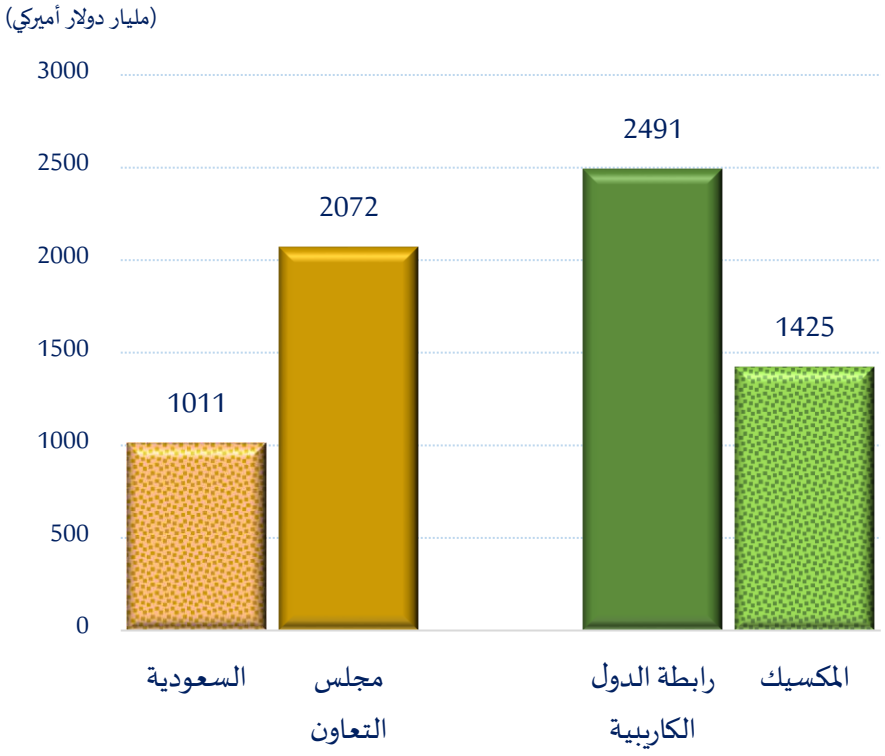

مصدر البيانات: تقديرات بيانات آفاق الاقتصاد العالمي، صندوق النقد الدولي، أكتوبر 2022م

[6] تقديرات المركز الاحصائي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية.

شكل 4. الناتج المحلي الإجمالي (% من إجمالي الناتج المحلي للرابطة)، 2022م

3.4: معدل الدخل الفردي

نتيجة التفاوت بين أحجام اقتصادات دول الرابطة ومستوى تطورها الاقتصادي، هناك فارق كبير في معدل الدخل الفردي بين الدول الأعضاء الذي يتراوح بين نحو 32,246$ في الباهاماس و1,673$ في هايتي في عام 2022م (شكل 5). ويبلغ المعدل الوسطي للدخل الفردي في الرابطة نحو 8.3 ألف دولار مقارنة مع 29.7 ألف دولار في مجلس التعاون.

شكل 5. متوسط الدخل الفردي، 2022م

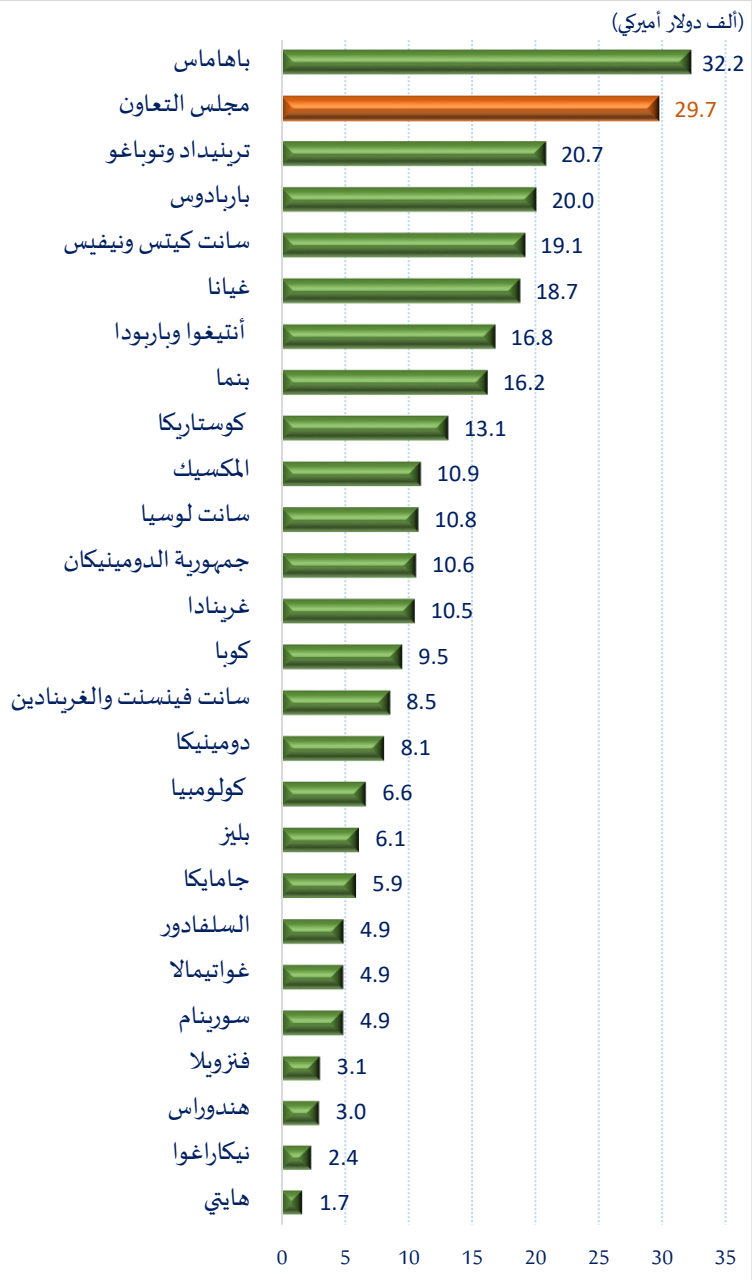

تقديرات صندوق النقد الدولي، قاعدة بيانات آفاق الاقتصاد العالمي، أكتوبر 2022م (بيانات مجلس التعاون من المركز الاحصائي الخليجي)

4.4: التضخم

رغم معدلات التضخم المنخفضة نسبياً في عدد كبير من دول رابطة الدول الكاريبية خلال الفترة 2016-2020م، باستثناء فنزويلا التي تشهد معدلات تضخم مفرط (hyperinflation) وعدد قليل من الدول التي لديها معدلات تضخم مرتفعة حسب المعايير الدولية، فإن كافة دول الرابطة شهدت نمطاً تصاعدياً في 2021م وفي 2022م بشكل خاص نتيجة التطورات العالمية غير المؤاتية وأبرزها الحرب الروسية-الأوكرانية وارتفاع أسعار النفط والمواد الغذائية. وبالتالي، وصلت معدلات التضخم إلى مستويات لم تشهدها المنطقة منذ عقدين من الزمن.

وبناء على معدلات التضخم خلال السنوات 2016-2020م، أي ما قبل الارتفاعات خلال 2021م-2022م، يمكن تقسيم الدول إلى ثلاثة مجموعات أولها تميزت بمعدلات تضخم عالية جداً (شكل 6).

شكل 6. معدلات التضخم العالية جداً

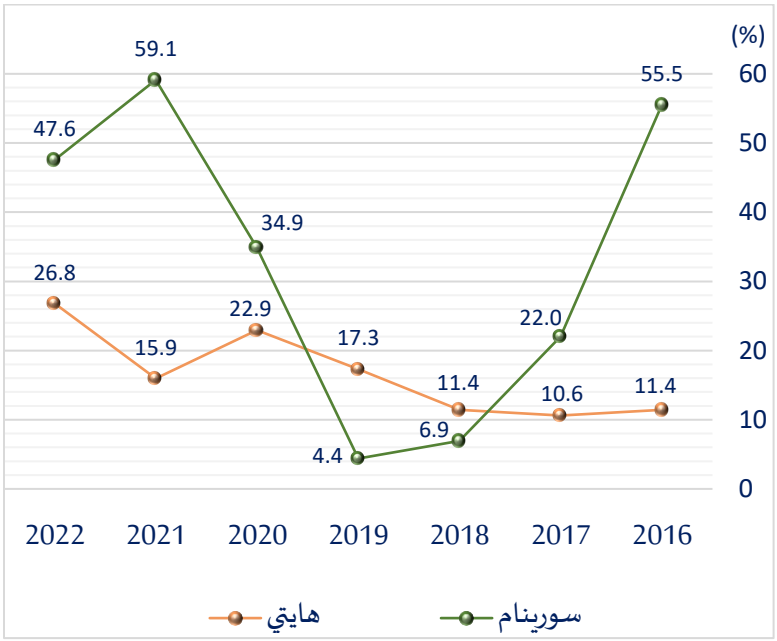

مصدر البيانات: قاعدة بيانات آفاق الاقتصاد العالمي، صندوق النقد الدولي، أكتوبر 2022م

أما المجموعة الثانية فهي الدول التي سجلت خلال السنوات الماضية معدلات تضخم مرتفعة بالمعايير الدولية والتي تفاقمت خلال عامي 2021م و2022م، كما تم ذكره (شكل 7). والمجموعة الثالثة هي الدول ذات معدلات التضخم الأقل خلال فترة 2016-2020م والتي شهدت أيضاً ارتفاعاً ملحوظاً منذ عام 2021م (شكل 8).

شكل 7. معدلات التضخم العالية

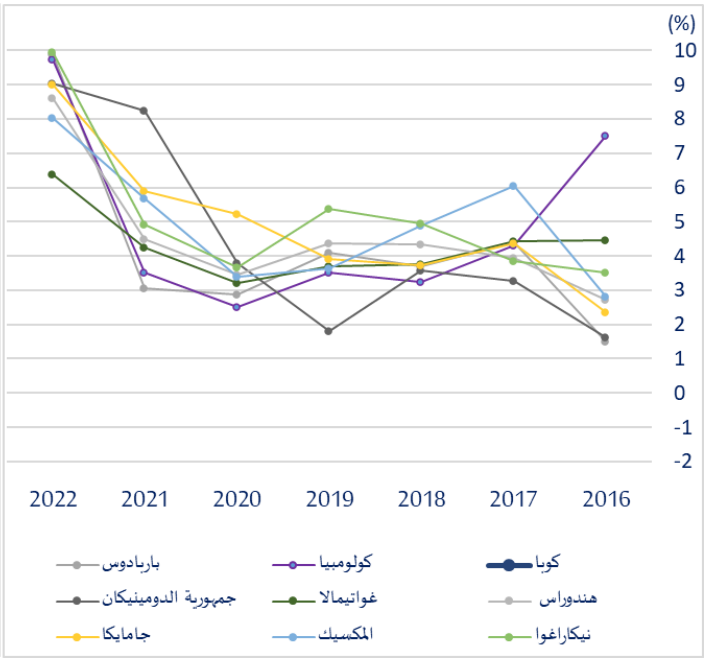

شكل 8. معدلات التضخم المنخفضة نسبياً

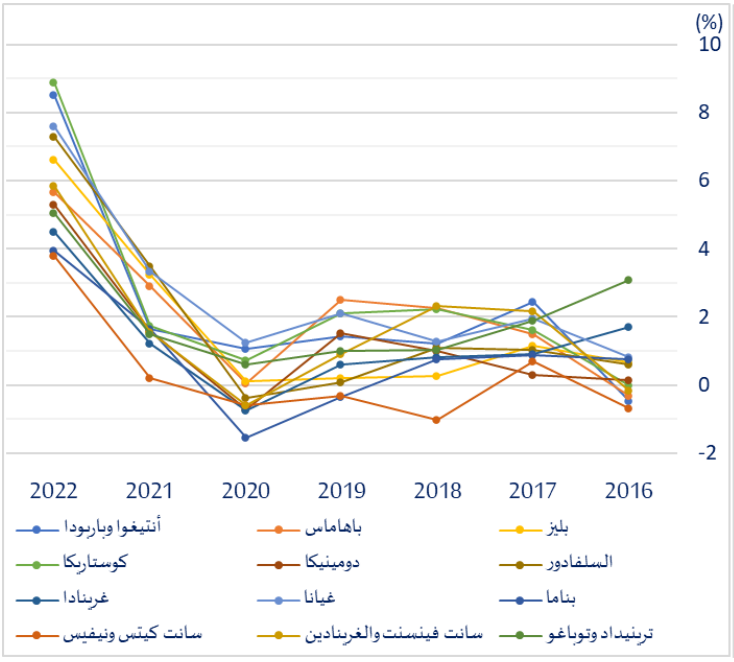

مصدر البيانات: صندوق النقد الدولي، قاعدة بيانات آفاق الاقتصاد العالمي، أكتوبر 2022م

ويجدر بالذكر أن معدلات التضخم في دول مجلس التعاون هي منخفضة مقارنة مع دول رابطة الدول الكاريبية بشكل عام وذلك نتيجة السياسات المتبعة من قبل السلطات النقدية والمالية في مجلس التعاون والتي سعت بشكل حثيث وفعّال إلى احتواء الضغوط التضخمية، وخاصة التضخم المستورد المرتبط بتداعيات الحرب الروسية-الأوكرانية، وتعثر سلاسل الامداد العالمية، وارتفاع أسعار النفط والمواد الغذائية في عام 2022م (شكل 9).

شكل 9. معدلات التضخم حسب الدولة، 2022م

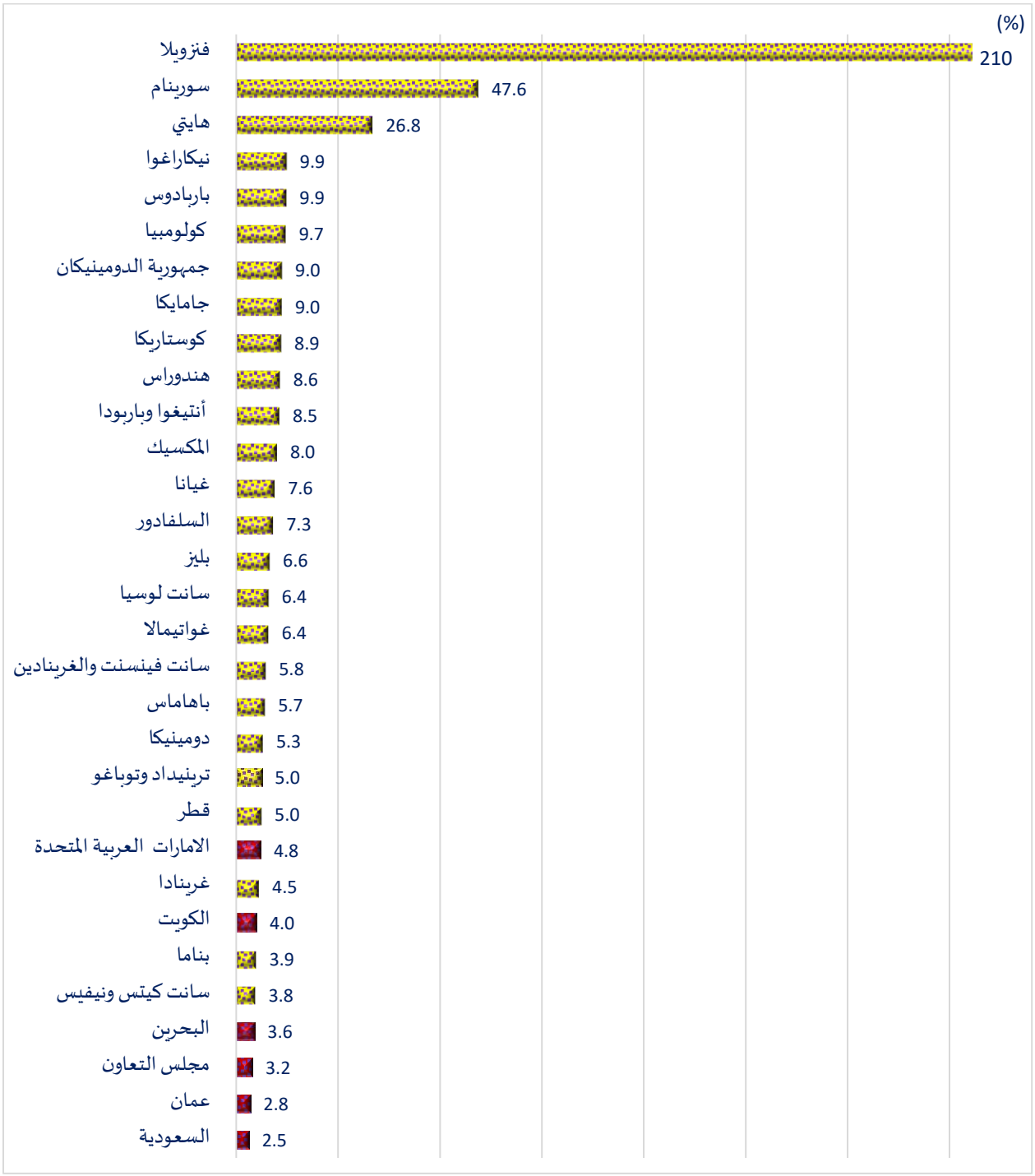

مصدر البيانات: قاعدة بيانات آفاق الاقتصاد العالمي، صندوق النقد الدولي، أكتوبر 2022م (بيانات مجلس التعاون من المركز الاحصائي الخليجي)

5.4: درجة الانفتاح التجاري وحجم التجارة[7]

تتسم الدول الأعضاء في رابطة الدول الكاريبية بالانفتاح التجاري بشكل عام حيث أن نسب التبادل التجاري إلى الناتج المحلي تعتبر مرتفعة، أسوة بدول مجلس التعاون (شكل 10)، وذلك بالرغم من أن حجم التجارة الدولية للرابطة متواضع جداً حيث يبلغ إجمالي الواردات نحو2.5% من واردات العالم من السلع والخدمات و0.5% فقط بدون واردات المكسيك، وذلك جراء صغر حجم اقتصادات هذه الدول. وكذلك الأمر بالنسبة إلى صادرات الرابطة التي تبلغ نحو 2.6% فقط من إجمالي الصادرات العالمية، ومجرد 0.7% بدون صادرات السلع والخدمات من المكسيك.

شكل 10. الانفتاح التجاري، 2021م
(نسبة إجمالي التبادل التجاري من إجمالي الناتج المحلي)

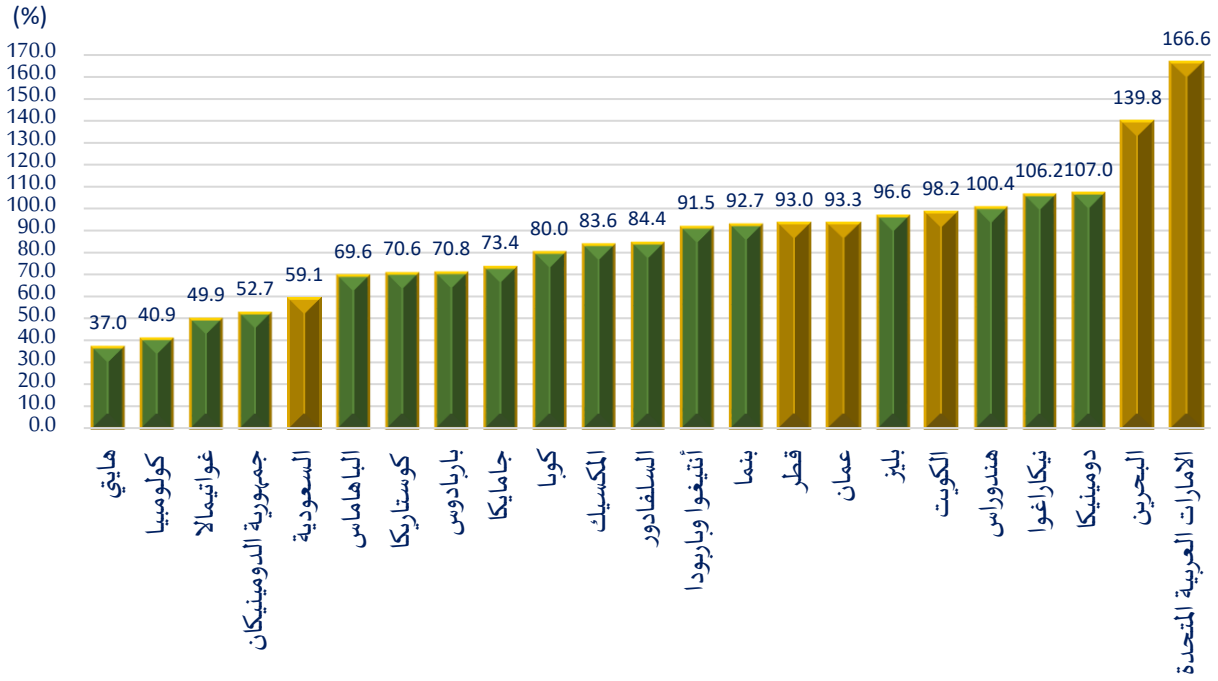

مصدر البيانات: مؤشرات التنمية الدولية، البنك الدولي لعام 2021م باستثناء بيانات دومينيكا لعام 2018م

وتتسم معظم دول رابطة الدول الكاريبية (ACS) بصغر حجمها اقتصادياً وتجارياً، وبحسب الدول المتوفر عنها بيانات تبرز المكسيك كأكبر دولة من ناحية الصادرات والواردات السلعية والخدمية وبفارق كبير جداً عن الدول الأخرى، وهذا يتسق مع حجمها الاقتصادي والسكاني (شكل 11 وشكل 12).

[7] مصدر البيانات: مؤشرات التنمية العالمية، البنك الدولي.

شكل 11. قيمة واردات السلع والخدمات، 2021م

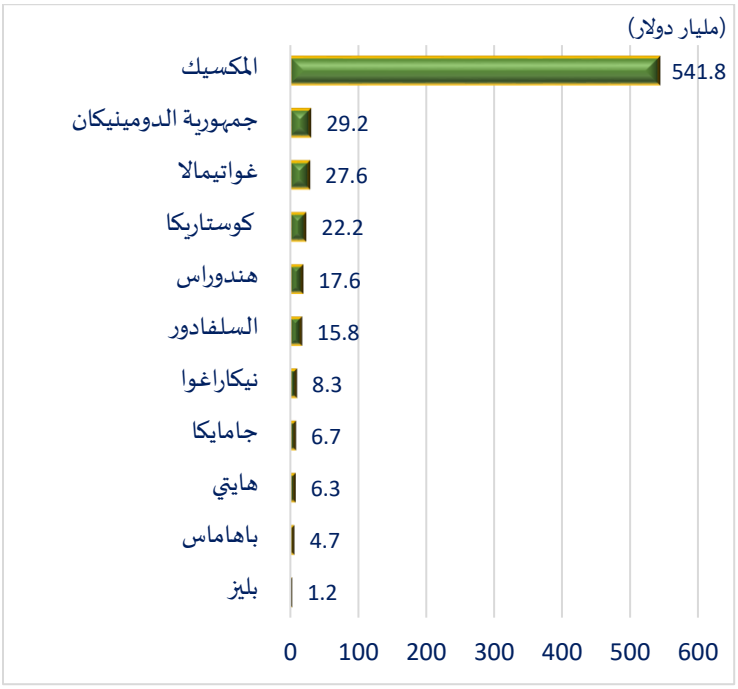

شكل 12. قيمة صادرات السلع والخدمات، 2021م

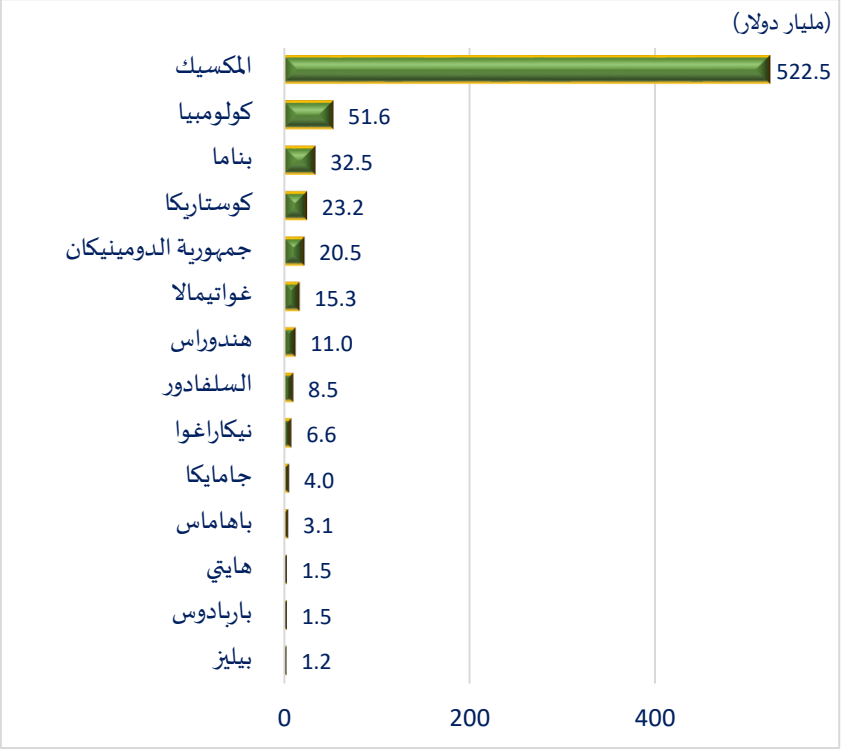

مصدر البيانات: البنك الدولي، مؤشرات التنمية العالمية لعام 2021م

6.4: الفائض/العجز في الحساب الجاري التجاري

تسجل معظم دول رابطة الدول الكاريبية عجوزات مستمرة في الحساب الجاري كنسبة من إجمالي الناتج المحلي خلال السنوات القليلة الماضية وبمعدلات عالية جداً في عدد من هذه الدول، الأمر الذي يوجد عدم التوازن الخارجي لهذه الدول (شكل 13).

شكل 13. الفائض/العجز في الحساب الجاري (نسبة من إجمالي الناتج المحلي)، 2022م

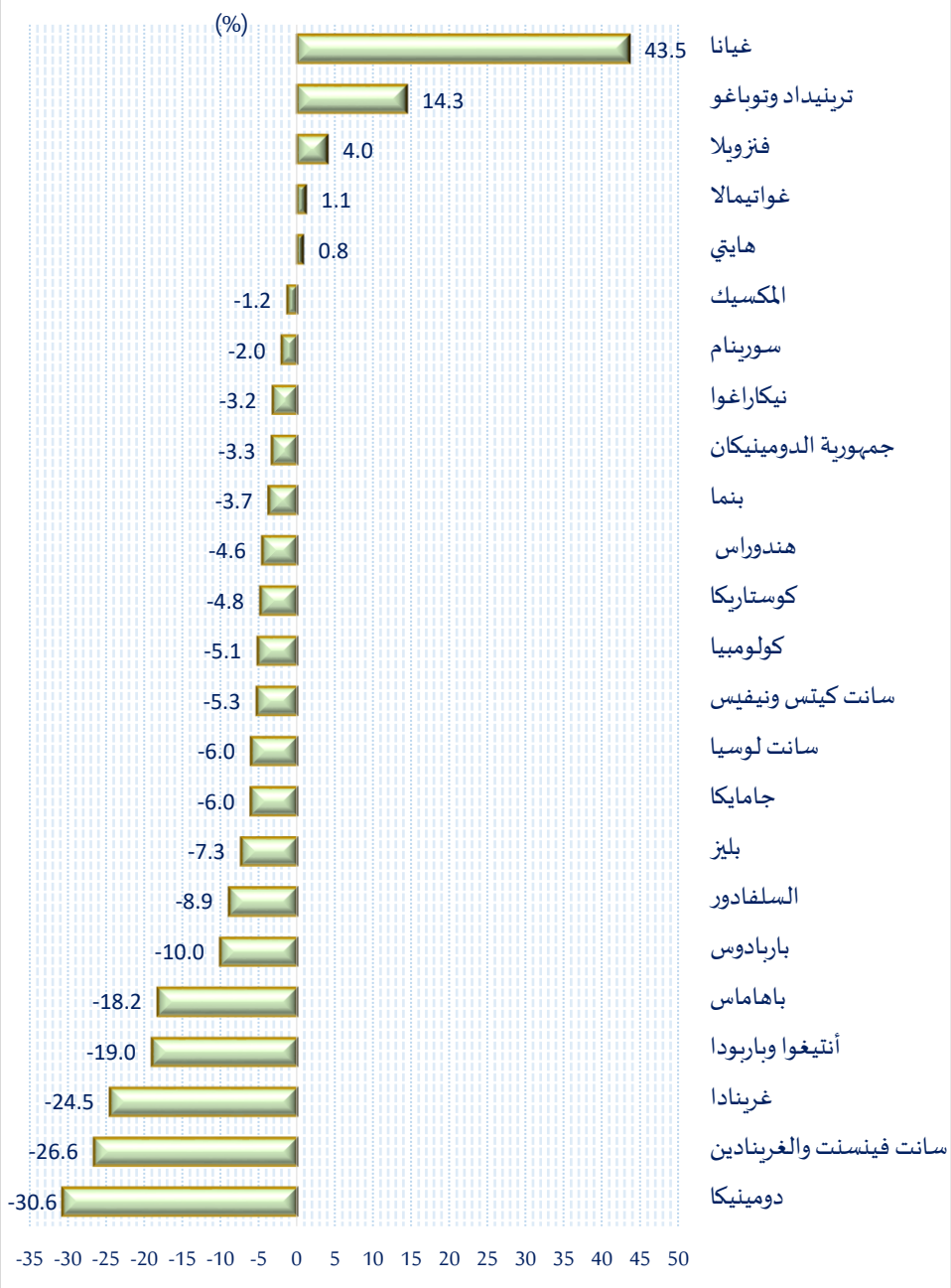

مصدر البيانات: صندوق النقد الدولي، قاعدة بيانات أكتوبر 2022م

7.4: الفائض/العجز في الميزانية

تسجل دول الرابطة عموماً عجوزات في الميزانية كنسبة من إجمالي الناتج المحلي منخفضة بالمعايير الدولية، باستثناء عام 2020م نتيجة تداعيات جائحة كورونا. إلا أن ارتفاع معدل المديونية في معظم دول الرابطة يعتبر مصدر قلق ويتطلب ضبط هذه العجوزات للحفاظ على التوازن المالي والاقتصادي (شكل 14).

شكل 14. الفائض/العجز في الميزانية (نسبة من إجمالي الناتج المحلي)، 2022م

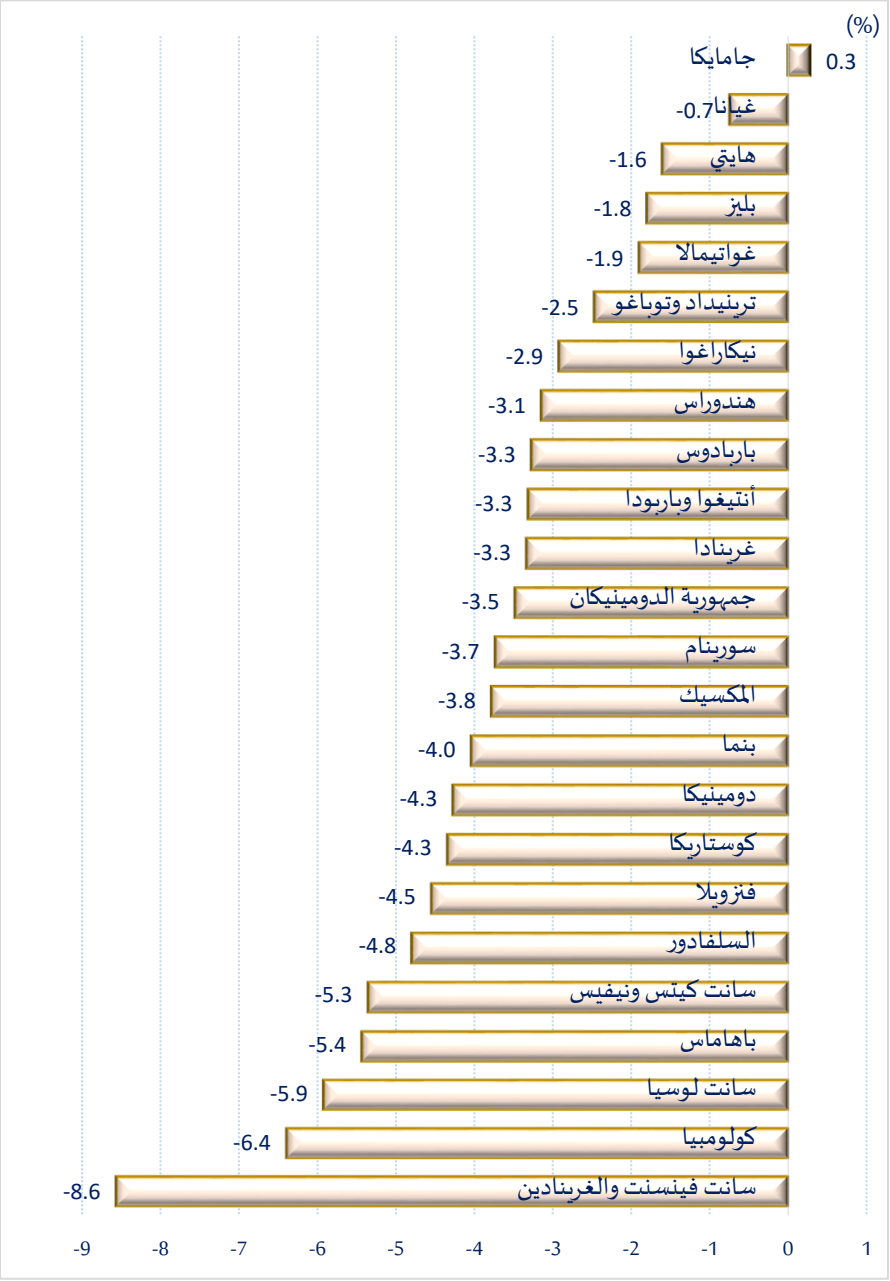

مصدر البيانات: صندوق النقد الدولي، قاعدة بيانات أكتوبر 2022م - بيانات فنزويلا وهندوراس لعام 2021م

8.4: معدل المديونية

معدل المديونية في أغلب دول الرابطة مرتفع نسبياً ويبلغ أعلاه 240.5% في فنزويلا في حين هناك عدد قليل من الدول التي لديها معدلات مديونية منخفضة (شكل 15).

شكل 15. الدين العام (نسبة من إجمالي الناتج المحلي)، 2022م

مصدر البيانات: صندوق النقد الدولي، قاعدة بيانات آفاق الاقتصاد العالمي، أكتوبر 2022م

خامساً. التبادل التجاري مع مجلس التعاون الخليجي[8]:

إن حجم التجارة بين دول مجلس التعاون ورابطة دول الكاريبي ضئيل جدا حيث بلغ التبادل التجاري في السلع نحو 6.5 مليار دولار أميركي في عام 2021م (شكل 16)، مقارنة مع إجمالي التبادل التجاري في السلع لمجلس التعاون والبالغ 1,146.5 مليار دولار أميركي.

شكل 16. التبادل التجاري في السلع بين دول مجلس التعاون ودول الرابطة، 2014م-2021م

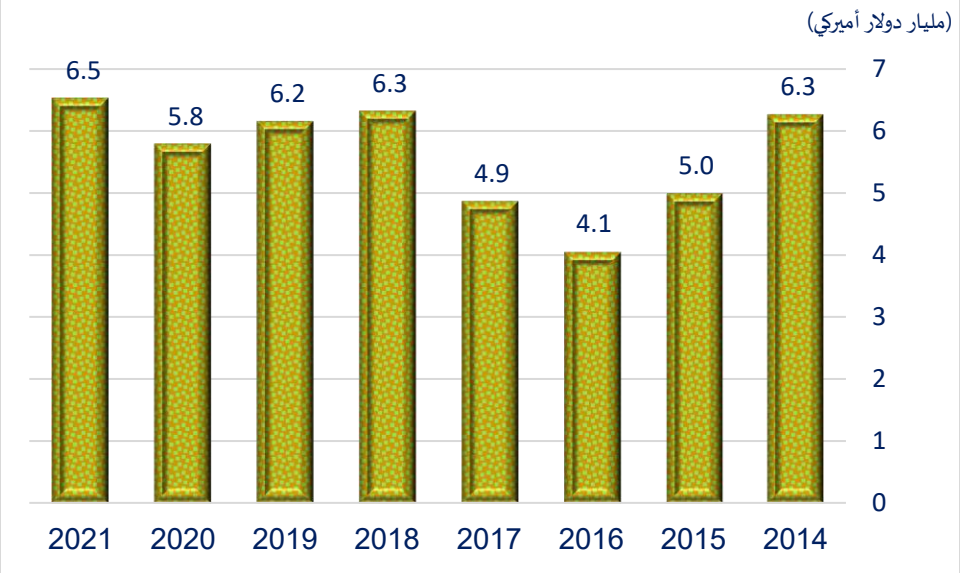

أما بالنسبة لقيمة الصادرات والواردات السلعية كل على حدة، بلغت قيمة صادرات مجلس التعاون إلى دول الرابطة نحو 1.4 مليار دولار أميركي في عام 2021م مقابل واردات بنحو 5.1 مليار دولار، وبذلك بلغ العجز التجاري نحو 3.7 مليار دولار، مواصلاً النمط السائد خلال السنوات السابقة (شكل 17).

[8] مصدر البيانات: المركز الإحصائي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية.

شكل 17. قيمة الصادرات والواردات السلعية والعجز التجاري، 2014م-2021م

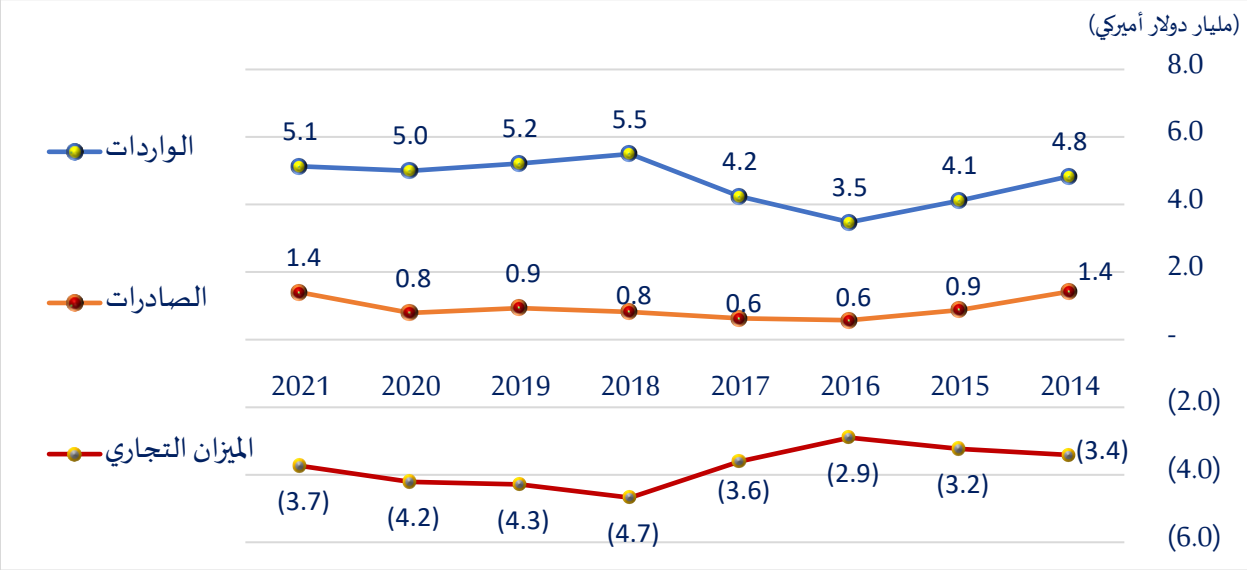

ولم تتجاوز نسبة الصادرات السلعية من مجلس التعاون إلى دول الرابطة 0.2% من إجمالي الصادرات السلعية من دول المجلس خلال الفترة 2014م-2021م. وكذلك الأمر بخصوص الواردات السلعية من دول الرابطة كنسبة من إجمالي الواردات السلعية الى دول المجلس حيث بلغ أدناها 0.8% عام 2016م وأعلاها 1.2% في عام 2020م (شكل 18).

شكل 18. الصادرات والواردات السلعية بين دول مجلس التعاون ودول الرابطة (نسبة من الإجمالي)

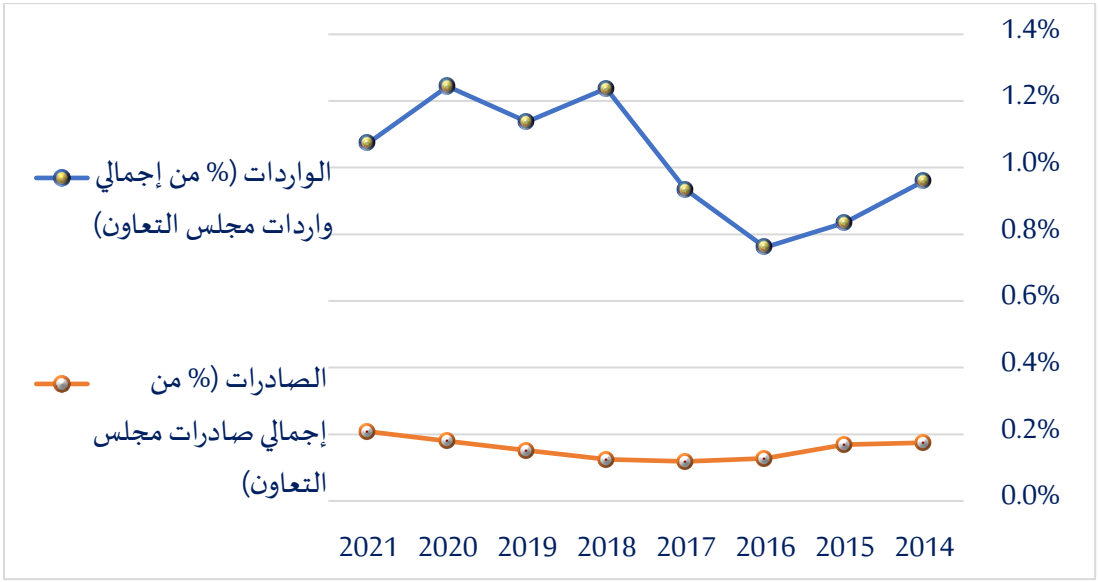

أما أهم السلع المصدرة إلى دول الرابطة في عام 2021م فهي أولا البلاستيك ومصنوعاته التي بلغت قيمتها نحو 448.1 مليون دولار أميركي، أي نحو 32% من إجمالي الصادرات السلعية من المجلس إلى هذه الدول، تليها الألومينيوم ومصنوعاته بنحو 19%، ثم التبغ والسجائر بنحو 10% (شكل 19).

شكل 19. أهم السلع المصدرة كنسبة من إجمالي الصادرات السلعية من المجلس إلى دول الرابطة،2021م

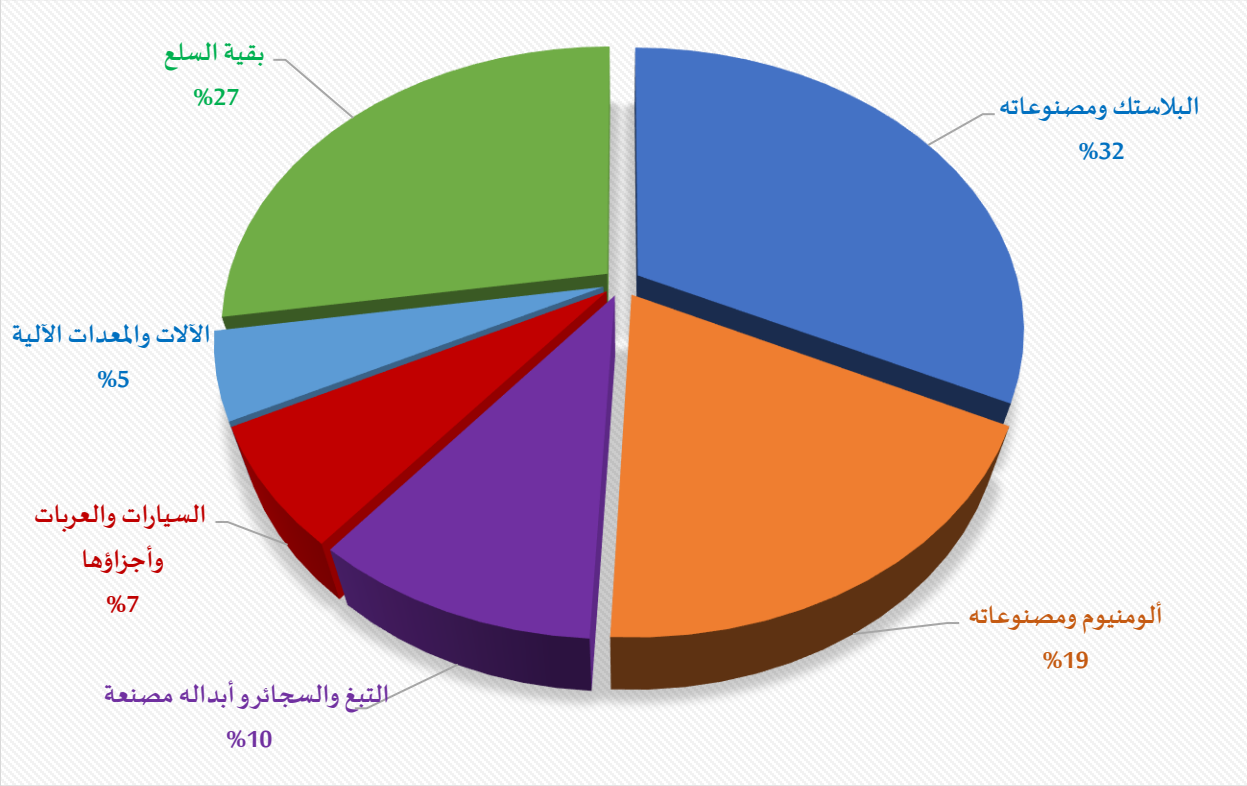

أما بالنسبة لأهم السلع المستوردة من دول الرابطة فهي أولا الذهب والمعادن الثمينة والأحجار الكريمة التي بلغت قيمتها نحو 1,480.5 مليون دولار أميركي، أي نحو 29% من إجمالي الواردات السلعية من هذه الدول، تليها السيارات والعربات وأجزاؤها بنحو 16%، في حين تبلغ نسبة الآلات والأجهزة الكهربائية، والآلات والمعدات الآلية بنحو 11% و 10%، على التوالي (شكل 20).

شكل 20. أهم السلع المستوردة كنسبة من إجمالي الواردات السلعية من دول الرابطة،2021م

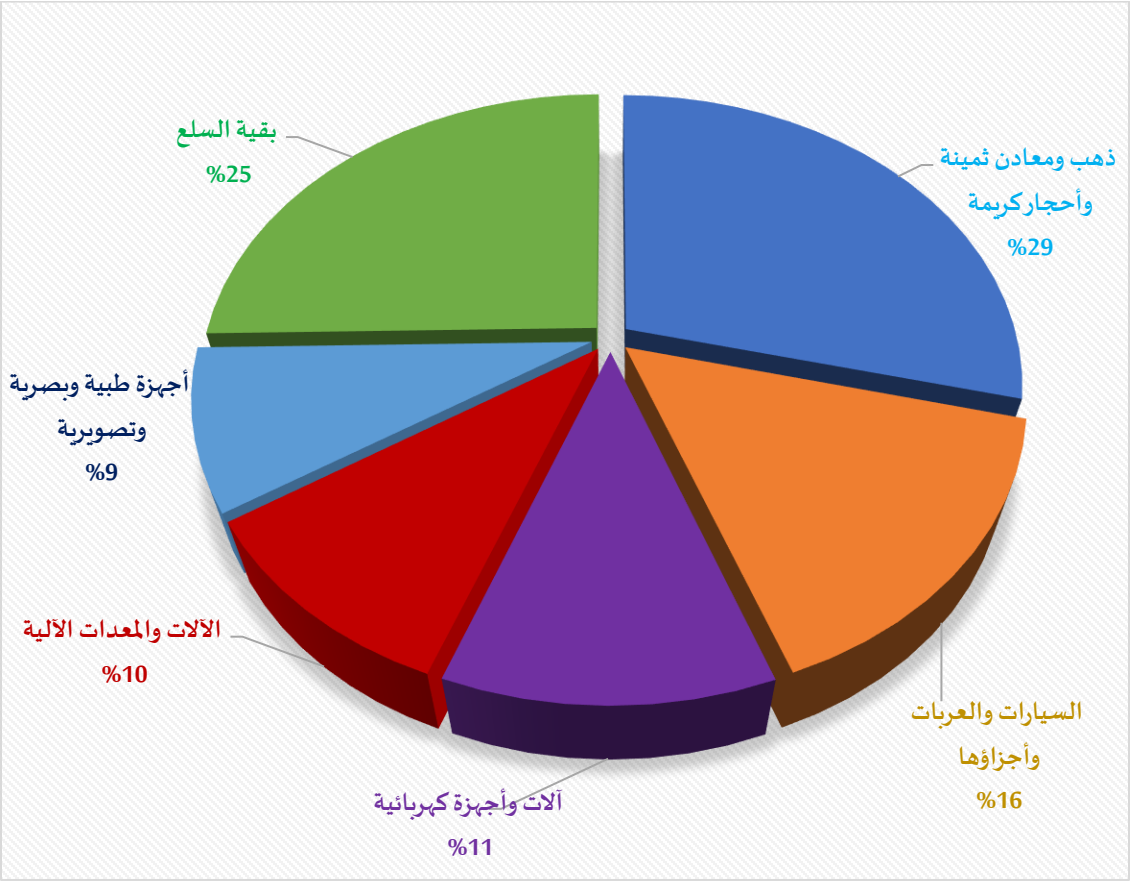

جدول 3. مؤشرات عامة عن دول رابطة الدول الكاريبية

الدولة العضو	عدد السكان (مليون)	الناتج المحلي الإجمالي (مليار دولار أميركي)	معدل الدخل الفردي ($)	معدلات التضخم	مؤشر الانفتاح التجاري	عجز/فائض الموازنة (نسبة من الناتج)	عجز/فائض الحساب الجاري (نسبة من الناتج)	الدين العام (نسبة من الناتج)
أنتيغوا وباربودا	0.1	1.7	16,787	8.5	91.5	-3.3	-19.0	91.2
باهاماس	0.4	12.7	32,246	5.7	69.6	-5.4	-18.2	90.7
باربادوس	0.3	5.8	20,004	9.9	70.8	-3.3	-10.0	117.9
بليز	0.4	2.7	6,096	6.6	96.6	-1.8	-7.3	76.3
كولومبيا	51.6	342.9	6,644	9.7	40.9	-6.4	-5.1	61.1
كوستاريكا	5.2	68.5	13,090	8.9	70.6	-4.3	-4.8	67.6
كوبا	11.3	107.4	9,500	0.0	80.0	..	..	0.0
دومينيكا	0.1	0.6	8,086	5.3	107.0	-4.3	-30.6	102.8
جمهورية الدومينيكان	10.6	112.4	10,573	9.0	52.7	-3.5	-3.3	58.4
السلفادور	6.6	32.0	4,883	7.3	84.4	-4.8	-8.9	80.3
غرينادا	0.1	1.2	10,477	4.5	..	-3.3	-24.5	68.9
غواتيمالا	18.7	91.3	4,880	6.4	49.9	-1.9	1.1	30.1
غيانا	0.8	14.8	18,745	7.6	..	-0.7	43.5	22.8
هايتي	12.1	20.2	1,673	26.8	37.0	-1.6	0.8	23.1
هندوراس	10.3	30.6	2,969	8.6	100.4	-3.1	-4.6	50.2
جامايكا	2.7	16.1	5,870	9.0	73.4	0.3	-6.0	86.2
المكسيك	130.1	1424.5	10,948	8.0	83.6	-3.8	-1.2	56.8
نيكاراغوا	6.6	15.7	2,375	9.9	106.2	-2.9	-3.2	47.0
بنما	4.4	71.1	16,173	3.9	92.7	-4.0	-3.7	55.6
سانت كيتس ونيفيس	0.1	1.1	19,129	3.8	..	-5.3	-5.3	56.5
سانت لوسيا	0.2	2.0	10,763	6.4	..	-5.9	-6.0	90.1
سانت فينسنت والغرينادين	0.1	0.9	8,546	5.8	..	-8.6	-26.6	87.9
سورينام	0.6	3.0	4,880	47.6	..	-3.7	-2.0	134.0
ترينيداد وتوباغو	1.4	29.3	20,746	5.0	..	-2.5	14.3	54.7
فنزويلا	26.9	82.1	3,052	210.0	..	-4.5	4.0	240.5